مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م32 ع3، ص ص: 137-150 (محرم 1441/ أكتوبر 2019)
DOI:10.4197/Islec.32-3.8

منهجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

باحث – معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. أدى غياب مفهوم المنهجية (methodology)، الذي هو جزء من فلسفة المعرفة (epistemology)، في البناء المعرفي لعلوم الاقتصاد الإسلامي إلى بناء مناهج الإنتاج المعرفي (المنهج الوضعي الإسلامي، المنهج التجزيئي، المنهج الفقهي) على الفلسفة أو العقيدة العلمانية وتبني المنهاجية الوضعية في الإنتاج المعرفي لعلوم الاقتصاد الإسلامي . تؤكد المقالة على الحاجة إلى تبني مناهجية تُبنى على الفلسفة أو العقيدة الإسلامية، وتكون هي الأساس لمناهج الإنتاج المعرفي لعلوم الاقتصاد الإسلامي وتضع تصورًا لمناهجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات الدَّلة: المناهجية، المنهجية ، فلسفة المعرفة، المنظور الاقتصادي

تصنيف JEL: B410, B590

تصنيف KAUJIE: H21

المقدمة

لم تكن هناك حاجة للتفريق بين المنهجية والمناهج في الإنتاج المعرفي في الحضارة الإسلامية، ذلك أن الحضارة الإسلامية وعلومها بنيت على الفلسفة أو العقيدة الإسلامية، وحتي حينما بدأت الفلسفات الاغريقية أو الهندية أو الرومانية تتسرب الى المفكرين المسلمين لم يؤثر التصور الوثني لتلك الفلسفات على العقيدة الإسلامية التوحيدية، ولكن علم الاقتصاد ومناهج دراسته ولد في أحضان الفلسفة المادية العلمانية فكان المنهج الوضعي الذي يستبعد القيم والأخلاق والدين من السلوك الاقتصادي هو المنهج الذي اتبع في تأسيس علم الاقتصاد بسبب اختلاف الفلسفة أو العقيدة التي تبني عليها فلسفة المعرفة بين الدين العلماني والدين الإسلامي، لذلك كان لزاماً توضيح هذا التناقض، ووضع أسس لمنهجية البناء المنهجي للمعارف التي تبنى عليها علوم الاقتصاد الإسلامي التي يجب أن تؤسس على عقيدة التوحيد ونظرية المعرفة الإسلامية.

١- المنهجية ومناهج المعرفة الاقتصادية الإسلامية

لا تفرق الأدبيات العربية بين المنهجية (methodology) وبين المنهج (method)، حيث يشتق مفهوم المنهجية من مفهوم المنهج أو النهج أو المنهاج، (ابن منظور، ٢٠٠٣م)، وهو الطريق المتبع للوصول إلى هدف. أو بشكل أعم وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة، إذا كانت المناهج(methods) هي طرق البحث وإجراءاته، فإن المنهجية (methodology) هي جزء من فلسفة المعرفة، وهي العلم الذي يختص بدراسة طرق البحث العلمي ومناهجه وإجراءاته، وهي تتضمن بالضرورة التصور والتخطيط المسبق والرؤية الكلية للموضوع محل البحث، والأهداف المعرفية منه، وتحدد المصادر المعتمدة للمعرفة؛ ضمن نظرية المعرفة ووسائل التحقق من صحة المعرفة التي تم استنتاجها.

والمنهجية في الأدبيات الغربية تقع في حقل علم فلسفة المعرفة أو الأبستمولوجيا، وسوف أستخدم لفظ **المنهاجية** بدل المنهجية وذلك لشيوع استخدام كلمة المنهجية ويقصد بها الطريقة أو منهج البحث. إن منهاجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي بناء على علم فلسفة المعرفة، يجب أن تعتمد على النظرة الكونية الإسلامية التي يتبناها الباحث والمجتمع العلمي، وهذه تكون مبنية على الفلسفة أو العقيدة التي يتبناها المجتمع وبالتالي تكون المنطلق العام للمعرفة، والمنهاجية الإسلامية بما في ذلك المعرفة الاقتصادية التي تُعد من نتاج فلسفة المعرفة الإسلامية، أو (الابستمولوجيا الإسلامية)، وحيث إن المنهاجية تحددها فلسفة المعرفة التي يتبناها المجتمع العلمي للحقل المعرفي المحدد، وهي جزء لا ينفصل عن الفلسفة أو العقيدة التي تسود في المجتمع، وبذلك تكون الفلسفة أو العقيدة الإسلامية التوحيدية هي أساس المنهاجية للمعرفة الاقتصادية الإسلامية ، وهي بالضرورة التي تحدد المناهج أو الطرق المتبعة في فهم ومعالجة الظواهر الاقتصادية محل الدراسة في المجتمع المسلم، وتؤكد هذه القاعدة الدراسات التي تبين استحالة التطرق للأيديولوجية دون فلسفة أو عقيدة تبنى عليها ((Karl [1929][1956). والمنهج الوضعي الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية، يقوم على الإنتاج المعرفي ويتجاهل الأسس الفلسفية أو الأيدولوجية العلمانية الحاضنة لتلك المعرفة، باعتبار المنهج الوضعي هو المنهج الأوحد لدراسة الاقتصاد وهي حقيقة مسلم بها في الفكر الاقتصادي السائد، وبناءً على هذا المبدأ كان منهج التمييز المعهود بين العلم الذي يبنى على الموضوع؛ أو الواقع المحسوس وبين العقيدة أو الأيديولوجية (Schumpter, 1949: 358)، وهو مجرد وهم لا يستقيم مع الواقع (Heilbroner, 1996: 47).

باستقراء الأدبيات باللغتين العربية والإنجليزية عن المنهاجية في الاقتصاد الإسلامي يمكن القول أنه لا توجد دراسة عن منهاجية الإنتاج المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي، ووجد أسلم حنيف (٢٠١٢م) أن المناهج المتبعة في التنظير لعلم الاقتصاد الإسلامي، تميل إلى التكامل والتصالح مع المنهاجية المتبعة في التنظير في علم الاقتصاد الرأسمالي، حيث عملت مناهج دراسة الاقتصاد الإسلامي على إدخال القيم والضوابط الشرعية على النظريات الرأسمالية دون الإخلال ببنيتها الأساسية، ومبررهم في ذلك أنه يجب عدم تجاهل التطور الكبير في علم الاقتصاد ونظرياته، بل يجب الإفادة منه في بناء علم الاقتصاد الإسلامي، وشذ عن ذلك شودري الذي يرى أن المنهجية هي الفلسفة التي بُني عليها علم الاقتصاد التقليدي وهي لا تصلح أن تكون أساسًا للبناء المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي ونحتاج في نظره إلى منهجية حقيقية (توحيدية) تأخذ الحقيقة المادية والروحية في تأسيسها للاقتصاد الإسلامي. وكذلك يرى أسعد الزمان رفض الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد بسبب تناقض مكونه المعرفي مع مكون الاقتصاد الإسلامي، وبسبب اختلاف النظرة الكونية وتفسير مبررات الوجود في كلٍّ من النظرة الكونية الإسلامية والرأسمالية.

٢- منهاجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي:

إذا كانت منهاجية البحث هي الفلسفة التي ينطلق منها المنظور والقناعات والقيم العلمية لذلك الحقل العلمي (Paradigms)، فإنه يجب على هذه القناعات أن تكون جزءًا لا يتجزأ من القناعات والقيم والتصورات التي ينطلق منها الباحث، ومصدر هذه القناعات يكون هو الدين. والدين يمكن تعريفه بأنه: (مبادئ وتفسيرات أو نشاطات تمارس بناءً على إخلاص إرادي). (The American Heritage Dictionary (2009)، وهذا هو الدور الذي يجب أن يقوم به الدين كما يراه ماكس وبر (Max Weber, 1993) فالسلوك الديني في نظره لا يكون اجتماعياً إذا اقتصر على التأمل، أو الصلاة المنفردة (العبادات الفردية). وعليه فإن الدين يجب أن يغير سلوك الإنسان لتتفق مع الأهداف والقيم التي ينادي بها الدين، لذلك فإن المنهاجية التي يُبنى عليها علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن تكون جزءًا من الفلسفة أو التصورات الكلية الإسلامية، ويجب على المعتقدات العلمية أو الفرضيات الأساسية لعلم الاقتصاد الإسلامي أن تكون جزءًا من العقيدة الإسلامية ولا تعارض أهدافها الكلية (المقاصد الشرعية) ولا مكوناتها العقدية أو ضوابطها للسلوك البشري عامة، وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الذي هو موضوع علم الاقتصاد.

إن منهاجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن تعتمد على النظرة الكونية الإسلامية التي يتبناها الباحث والمجتمع محل الدراسة، أو المنطلق الكلي للباحث والمجتمع. والمنهاجية الإسلامية للمعرفة تعتبر الوحي أو النقل مصدرًا مهمًا للمعرفة الإنسانية، وتعتبره المصدر المطلق للحقيقة، فتكون من العوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي وهو موضوع علم الاقتصاد، وكذلك مكونات العقيدة التوحيدية التي منها: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار والحلال والحرام والقضاء والقدر والحساب والعقاب. وهذه المنهاجية تعتمد العقلَ الى جانب النقل، مصدراً للمعرفة وتُعتبر الشواهد الحسية أو المشاهدات والاستنتاج المنطقي مصدرًا للمعرفة الإنسانية التي يمكن أن يدركها الإنسان، ولكن الفلسفة أو العقيدة الإسلامية تقتضي الاعتقاد بمحدودية العقل في إدراك كل شيء وقصور رشده، وبعدم منطقية السلوك الإنساني وتحيُّزه أحياناً، وهذا يتطابق مع ما

توصلت إليه الدراسات التطبيقية لعلم الاقتصاد السلوكي. لذلك يحتاج البناء المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي إلى علوم النقل أو الوحي لوضع معايير الرشد الذي تطلع بها علوم الفقه، والتنظير للسلوك المنطقي من المنظور الإسلامي، ووضع الأهداف الكلية للمجتمع المسلم والسياسات الاقتصادية التي تحقق تلك الأهداف، لذلك تعتمد المنهاجية الإسلامية العقل والمشاهدات لاكتشاف السنن التي تسير عليها الظواهر الاقتصادية لفهمها وتوجيهها وتسخيرها لتحقيق وظيفة الاستخلاف، كما تعتمد على النقل أو الوحي.

٣- مناهج المعرفة الاقتصادية الإسلامية وأسسها:

يمكن التميز بين مناهج الإنتاج المعرفي للاقتصاد الإسلامي بين المناهج التالية:

أ- منهج التحليل الاقتصادي الإسلامي الوضعي:

يقوم هذا المنهج بوضع الأطر النظرية للسلوك الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، وفي هذا المنهج يتم البناء النظري لعلم الاقتصاد الإسلامي على القيم العلمية نفسها والافتراضات الأساسية لعلم الاقتصاد الرأسمالي، على الرغم من تناقض المنظور والفلسفة أو العقيدة العلمانية المولّدة لتلك القيم العلمية والمنظور الاقتصادي (Paradigms)، للمنظور الإسلامي، فكانت نظريات السلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم هي النظريات الغربية نفسها مع إدخال القيم أو الضوابط الشرعية أو المؤسسات الاقتصادية مثل: الوقف والزكاة وتحريم الربا والقمار كمحددات على السلوك الأمثل في مفهوم النظرية النيوكلاسيكية أو الكينزية، في هذا المنهج تعتبر الدوافع والحوافز ومحركات السلوك الاقتصادي للمسلم هي نفسها في المجتمع الرأسمالي ، فعلم الاقتصاد الإسلامي يدرس سلوكًا إنسانيًا يخضع لقوانين أو سنن كونية يتشارك فيها المسلم وغير المسلم، ويكون الفرق في تأثير القيم والضوابط الشرعية على هذا السلوك. وهذا التغير يمكن استيعابه في التحليل الاقتصادي التقليدي الذي تسمح الطرق الرياضية والقياسية فيه بوضع قيود على السلوك الاقتصادي والحصول على السلوك الأمثل تحت هذه القيود، وبذلك يشترك علم الاقتصاد الإسلامي مع علم الاقتصاد التقليدي في الاعتقاد بوجود قوانين حتمية تحكم السلوك الاقتصادي للمسلم، أما بالنسبة لتدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي فإنه وكما يتيح علم الاقتصاد التقليدي في مجال السياسة الاقتصادية تدخل الدولة في الاقتصاد ووضع قيود على السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية لتحقيق أهداف كلية يتبناها المجتمع، كذلك في الاقتصاد الإسلامي يمكن للدولة التدخل في توجيه الاقتصاد، حيث يمكن اعتبار الزكاة نوعًا من الضرائب، وتحقيق التكافل الاجتماعي نوعًا من شبكات الأمان الاجتماعي التي تديرها الدولة، وتحريم الربا يكون ضمن السياسة النقدية في تبني الفائدة الصفرية، والفائدة تسمى معدل الربح في المرابحة أو التورق المنظم، وهو قيمة الفرصة البديلة لاستخدام النقود، أو القيمة الزمنية للنقود في عقود البيوع الآجلة، أما القمار والاتجار في المخاطر في التأمين فهو لازال من مكونات الاقتصاد الإسلامي في هذا المنهج وينفذ تحت مسمى التأمين التكافلي، أو مسمى بيع العربون في عقود الخيارات في المشتقات المالية الإسلامية.

يعتقد أتباع مدرسة التحليل الاقتصادي الوضعي الإسلامي، إن محل علم الاقتصاد الإسلامي؛ أو موضوعه هو نفسه موضوع علم الاقتصاد التقليدي أو محله، فعلم الاقتصاد الإسلامي يدرس الموارد الاقتصادية النادرة وغير الكافية لتلبية الرغبات غير المتناهية للأفراد في المجتمع

المسلم، أي أن محل علم الاقتصاد الإسلامي هو محل علم الاقتصاد التقليدي نفسه ، وهدف النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم هو تحقيق تلك الرغبات لتحقيق الرفاه البشري، وتسمح النظرية الاقتصادية الغربية بتبني معنى مرن للرفاه ليشمل الجوانب الروحية والأخلاقية، بذلك يمكن لعلم الاقتصاد الإسلامي أن يتبنى معنى الرفاه الذي يشمل الرفاه المادي والمعنوي، لذلك كان هدف الاقتصاد الإسلامي في هذا المنهج تحقيق الرفاه المادي وتحقيق الأخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وحرمة الحياة والخصوصية، وفي هذا المنهج كان موضوع علم الاقتصاد الإسلامي دراسة المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تستوعب نماذجه الرياضية وتأثير السلوك الاقتصادي بالقيم الإسلامية والعوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والتاريخية التي قد تؤخذ في الاعتبار في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق الرفاه المادي والمعنوي.

ب- المنهج التطبيقي الجزئي:

هذا المنهج مبني على المنهجية الوضعية وعلى قيمها العلمية، وهو يقوم على معالجة فنية جزئية لقضايا تهم المؤسسات الاقتصادية في المجتمع المسلم بمعزل عن مبادئ وأسس الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وهو يهدف إلى تطويع المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية والأدوات والعقود المستخدمة لتتوافق مع المنهج الرأسمالي في التحليل والتقييم، وقد أُطلق على هذا المنهج مسمى (Islamic Economics Light)، ويعالج القضايا التي تهم مؤسسات التمويل أو التأمين أو المصارف الإسلامية ويستخدم في ذلك النماذج نفسها والطرق المستخدمة والأدوات في دراسة المؤسسات المالية والاقتصادية الغربية مثل: الكفاءة والتكلفة وإدارة المخاطر والتحوط والتأمين على الودائع والقروض وتحسين الجدارة الائتمانية، كما يدخل في هذا المنهج استخدام الهندسة المالية في إعادة إنتاج المنتجات المالية الغربية في مظهر وشكل ومسمى إسلامي عن طريق الحيل والمخارج الفقهية. إن هذا المنهج مهم لأنه يعالج قضايا تطبيقية وعملية تواجه العاملين في الصناعة المالية الإسلامية، وإن تعارض مع المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي. يجذب هذا المنهج الكُتَّاب الغربيين بحكم تمكنهم في الجوانب الفنية في النظام المالي، وعدم اطلاعهم واهتمامهم بالقضايا الكلية التي يهتم بها الاقتصاد الإسلامي، كما يهم هذا المنهج طلاب الدراسات العليا في الجامعات الغربية، حيث يجد هذا المنهج قبولاً من المشرفين على أطروحاتهم، كما ترحب بمنتجات هذ المنهج المجلات العلمية الغربية التي تهتم بالأبحاث الكمية والموضوعية حيث تعالج هذه الدراسات قضايا فنية لا مكان فيها للقيم الأخلاقية أو الدينية.

ج - المناهج الفقهية:

تاريخياً نمت الدراسات في الاقتصاد الإسلامي عندما وجد المفكرون المسلمون تعارضًا بين قيم وأدوات النظام الاقتصادي الرأسمالي والضوابط الشرعية في المعاملات خاصة في القطاع المالي، لذلك عمل الفقهاء على دراسة المعاملات المالية في النظام الاقتصادي الرأسمالي ومدى تعارضها مع الضوابط الشرعية لإيجاد بدائل لها، فكان الربا وتغلغله في النظام الاقتصادي والمالي محفزاً للمفكرين الإسلاميين للبحث عن بديل لتجنب الربا وتقديم شواهد لتميز النظام الإسلامي عن النظام الرأسمالي، فتركزت الكتابات على الربا وأحكامه وبدائله الإسلامية بسبب مركزية الفائدة أو الربا في هيكلية النظام الرأسمالي والإجماع على تحريمه بنصوص قطعية الدلالة وقطعية الثبوت، وكذلك تركزت الكتابات حول الزكاة باعتبارها ركنًا

من أركان الإسلام، وكان دور المنهج التحليلي في الاقتصاد الإسلامي حسب هو إدخال الضوابط والمحددات الشرعية التي توصل لها الفقهاء على النماذج الاقتصادية الرأسمالية لبناء النظام المالي الإسلامي.

إن الدور الذي قام به المنهج الفقهي في تحرير المعاملات الاقتصادية والمالية من المخالفات الشرعية دور مهم كحل مرحلي في الحفاظ على الشخصية الإسلامية للمجتمع المسلم، ولكنه كان ضمن المنظور الاقتصادي الرأسمالي وضمن قيمه العلمية ومنظوره الاقتصادي ،فوجد النظام المالي الإسلامي ومؤسساته المتوافقة شكلياً مع الضوابط الشرعية أنها تحقق وظائف النظام المالي الرأسمالي، ولكن المنهج الفقهي الذي عالج قضايا جزئية في النظام الرأسمالي لم يؤد الى تحقيق المقاصد الشرعية للنظام الاقتصادي الإسلامي في حفظ المال وتداوله وعدم تركزه عند الأغنياء، وتحقيق وظيفة الاستخلاف على الموارد الاقتصادية التي كُلف الإنسان باستغلالها واستعمارها، إذ ركز المنهج الفقهي على إيجاد بدائل للمعاملات المخالفة للشريعة، وعلى المعالجات الجزئية لمكونات النظام الاقتصادي الرأسمالي واقتصر دور الاقتصاديين المسلمين حسب هذا المنهج على دراسة تأثير الضوابط الفقهية على النماذج الاقتصادية التقليدية، فكانت تلك النماذج التي تجسد روح الفكر الاقتصادي الرأسمالي هي الأساس في التحليل الاقتصادي الإسلامي، لذلك لم يختلف التحليل الاقتصادي الإسلامي عن التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي في التحليل الجزئي، أو الكينزي في تحليله الكلي، فبذلك افتقد التحليل الاقتصادي الإسلامي أو علم الاقتصاد الإسلامي الأصالة إذ لم يجرؤ على الخروج من جُبَّة علم الاقتصاد التقليدي.

تنقسم المدرسة الفقهية لدراسة الاقتصاد الإسلامي إلى مناهج فقهية متعددة، يتنازع كُتَّابها في منهج الوصول إلى الحكم الشرعي، وقد أدى هذا إلى اختلاف الأحكام الشرعية للمعاملة الواحدة مما أدى إلى نتائج تكون أحياناً متناقضة (الساعاتي، ٢٠١٢م)، فالكُتَّاب الفقهاء في الاقتصاد الإسلامي يتبعون المنهجية الرَّدِّيَّة التي يتم فيها ردُّ المعاملة المعاصرة إلى معاملات مالية تاريخية تم معالجتها في كتب الفقه من خلال تفتيت هذه المعاملة المعاصرة إلى أجزاء يسيرة، أو إلى أقل عناصر تتألف منها ومعاملتها جزءًا طبقا لأداة التناظر والتشابه، وبذلك يتم المحافظة على التراث الفقهي. أو يتبعون المنهجية المقاصدية، وهو منهج كلي حيث تتم الاستعانة ببعض التراث الفقهي بعد تعديله وتنقيحه في فهم مقاصد بعض المعاملات المالية المعاصرة، وعملية البحث الشرعي لهذه المعاملات يجب أن تسير وفقاً للطريقة الكلية، التي تقوم على مسلمة مؤداها أن المعاملات الاقتصادية أو المالية المعاصرة معاملات مستحدثة لم تكن معروفة لدى الفقهاء، لذلك يتم استنباط الأحكام الشرعية للمعاملات المعاصرة بناءً على نوعين من المقدمات: مقدمة كلية كبرى (الكلية الشرعية أو المقصد الشرعي) ، ومقدمة كلية صغرى (عقلية أو تجريبية)، وقد أدى الانقسام المنهجي إلى تناقضات فكرية وتنظيرات متباينة، وإلى عدم اتفاق الفقهاء على الحكم الشرعي للمعاملات المالية المعاصرة.

٤- الحاجة إلى مراجعة منهجيات ومناهج الإنتاج المعرفي في الاقتصاد الإسلامي

أ- من أسباب مفارقات مناهج الإنتاج المعرفي الإسلامي غياب فلسفة المعرفة أو الأبستمولوجيا الإسلامية، مما أدى إلى عدم الاهتمام بحقل فلسفة المعرفة أو الأبستمولوجيا في بناء نظرية المعرفة الإسلامية في حقل الاقتصاد، وقد أدى ذلك إلى تبني الكتابات في مناهج الإنتاج المعرفي الإسلامي لمفاهيم اقتصادية مبنية على العقيدة العلمانية التي نتج

عنها قيم علمية اقتصادية علمانية، مثل : مفهوم الرشد الاقتصادي، وقيم الرجل الاقتصادي، ومبدأ الحرية المطلقة، واعتبار السوق هو أساس العلاقات الإنسانية والاجتماعية، كما أدت الى تبني المنهج الوضعي باعتباره المنهج الوحيد لإنتاج المعرفة الاقتصادية وعلم الاقتصاد، وهذا بالضرورة يؤدي الى الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية يخضع لها السلوك الإنساني، الذي يتعارض مع المبدأ العقدي الإسلامي القائم على تمتع الإنسان بإرادة حرة وعلى مسؤوليته عن سلوكه يوم القيامة، لذلك يجب أن تكون مناهج المعرفة الاقتصادية مبنية على فلسفة المعرفة الإسلامية أو الأبستمولوجيا الإسلامية المبنية على العقيدة التوحيدية التي لا تتناقض معها .

ب- توافقت المناهج الإسلامية في بناء المعرفة الاقتصادية سواء الوضعية أو التطبيقية الجزئية أو الفقهية، مع المنهج الوضعي المبني على المذهب أو الفلسفة أو العقيدة العلمانية المادية وعلى نظرتها الكونية التي تناقض الفلسفة أو العقيدة الإسلامية، وتأثير الفلسفة أو الأيدولوجية أو العقيدة على المنهج المتبع، ولم يكن هذا التناقض بين الفلسفة أو العقيدة الإسلامية والعقيدة العلمانية مركز اهتمام المناهج الإسلامية بما فيها المنهج الفقهي، وقد أدي اتباع المنهج الوضعي في بناء علم الاقتصاد الإسلامي الى عدم تمثيل النماذج الاقتصادية للاطار النظري الذي وضعه هذا المنهج للسلوك الاقتصادي للمجتمعات المسلمة وعدم مقدرته على دراسة المشكلات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ولدتها قيمه الأخلاقية والدينية مثل: تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل والثروة ومنع أكل الأموال بالباطل التي تتم عن طريق الربا والغرر والقمار، لذلك يجب أن يكون من أهداف المناهج الإسلامية المولدة للمعرفة الاقتصادية معالجة المشاكل الاقتصادية للمجتمع المسلم.

ج- تناقض المنهج الوضعي مع العقيدة الإسلامية: على الرغم من أن المذهب الوضعي هو فلسفة أو عقيدة، ترجم إلى منهج علمي لدراسة الظواهر الاجتماعية لأسباب خاصة بالمجتمع الأوروبي في عهد التنوير، إذ كان من مبررات تبنيه الرغبة في تجاوز المعتقدات الدينية، وفرضيات علم ما وراء الطبيعة، فظهر الاقتصاد الوضعي لينظر لما هو كائن ويتميّز بذلك عن الاقتصاد السياسي التقليدي الذي ينظر لما يجب أن يكون، فكان موضوع علم الاقتصاد ينحصر في وصف وتحليل وتنبؤ الوقائع الاقتصادية من دون الخوض في الغايات، حيث يودي المنهج الوضعي في دراسة الظواهر الاقتصادية الى حصر موضوع علم الاقتصاد في اكتشاف القوانين الطبيعية التي تحكم العلاقات الاقتصادية مثلما تحكم القوانين الطبيعية في علم الفيزياء، وحيث إن هذه القوانين لها غاية كامنة تتحدد في تحقيق التوازن في حالة الخروج عنه بسبب تغير أحد المتغيرات، إذ أن المنهج الوضعي في دراسة العلاقة بين المتغيرات في الظاهرة الاقتصادية يقوم على الاعتقاد بأن هناك علاقة سببية حتمية تعبر عنها القوانين الاقتصادية المراد اكتشافها، لذلك لا مجال للتدخل في عملية التوازن أيًا كان مصدر هذا التغير أو شكله، وقد رفض بعض الاقتصاديين هذا المبدأ، يقول جون ستيورات ميل (John Stuart Mill): "لا يمكن لعلم المجتمعات - الذي يُعتبر نظامًا للاستنباطات المسبقة - أن يكون علمًا للتنبؤات الإيجابية، وإنما علمًا للاتجاهات العامة فحسب" (Mill, [1827]1994: 86)، فما يوصف بالقوانين الطبيعية في العلاقات الاقتصادية كان نتاج لظروف تاريخية معينة، لذا فإنه يتغير بتغير الظروف المحيطة (Lassalle, 1904: 230)، ويرى صالح أحمد العلي (١٩٨٦: ٨)، بضرورة إعادة النظر في هذا الطرح بقوله: "إن العلاقات الإنسانية معقدة ومتشابكة بدرجات تفوق كثيرًا

تعقد وتشابك العلاقات بين المواد الجامدة".، ذلك أن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية لا تتحقق الا في مجتمعات وتجمعات إنسانية، والاعتقاد بوجود قوانين تحكم العلاقات الاقتصادية يعني أن الإنسان ليس له خيار، وهو مجبر على الخضوع لتلك القوانين، وهذا يتنافى مع العقيدة الإسلامية في أن الإنسان مخير في سلوكه الاقتصادي وهو مسؤول ومحاسب عليه، لذلك يمكن القول بأن هناك قوانين حتمية جبرية يخضع لها السلوك الاقتصادي للوحدات -كما يدعي علم الاقتصاد الإيجابي - تنافي العقيدة التوحيدية التي تقوم على حرية الاختيار، وعلى مسؤولية الإنسان عن خياراته في سلوكه الاقتصادي.

د- القوانين في علم الاقتصاد الإسلامي:

يعتقد كثير من الاقتصاديين بما فيهم أدم سميث، مؤسس علم الاقتصاد، أن الأخلاق مؤثرة في السلوك الاقتصادي، وأنه لا يوجد في الاقتصاد «قوانين» أو «قواعد» صالحة لجميع فترات التاريخ، أو لمختلف النظم الاقتصادية" (Bairoch, 1995: 224). كما أن بعض الاقتصاديين دعوا إلى التخلي عن مفهوم التحليل الاقتصادي القائم على فكرة القانون الطبيعي واستبداله بدراسة العلاقة الوثيقة بين التحليل الاقتصادي والنظام الاجتماعي الذي يشكل أساس العلاقات الاجتماعية (Heilbroner and Milberg, 1998: 170). كما أن الاعتقاد بوجود تلك القوانين لا يؤدي الى التعمّق في معرفة الظواهر الاقتصادية والسنن التي تحكمها والعوامل الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية التي تؤثر فيها، وبذلك لا يتحقق الهدف المعرفي لعلم الاقتصاد الذي يتوقعه المجتمع الرأسمالي وهو تنوير المجتمعات وتحسين وضعها المعيشي وكان ذلك من أسباب الفشل المعرفي لعلم الاقتصاد، لذلك يجب أن تبنى مناهج المعرفة لعلم الاقتصاد واعتبار القيم الأخلاقية والدينية والثقافية والاجتماعية كمكونات أساسية تؤثر وتتأثر بالظواهر الاقتصادية.

٥- الحاجة إلى تعدد منهجيات التنظير لعلم الاقتصاد:

إن الإخفاق المعرفي لعلم الاقتصاد نتيجة للأزمات المتكررة وآخرها أزمة ٢٠٠٧م أدى إلى وجود قناعة لدى كثير من الاقتصاديين بفشل المعرفة الاقتصادية في توصيف حالة الاقتصاد، وفي التنبؤ بالأزمات التي تجتاحه وفي تشخيصها واقتراح حلول لها، مما ولد قناعة بوجوب مراجعة علم الاقتصاد لاكتشاف سبب فشله. ويميل البعض إلى أن تغير التفكير الاقتصادي يستوجب مراجعة مناهجية دراسة علم الاقتصاد، لأنه يعتقد أنها السبب في إخفاقه شيلا (Dow, Sheila, 2012)، وهذا يستوجب تغير المناهجية وفلسفة العلم (أبستمولوجيا)، أي نظرية المعرفة التي تُبنى عليها المعرفة الاقتصادية، ومراجعة طريقة التفكير أو النظرة الكلية التي يتبناها المجتمع (world view) وهذا يستوجب مراجعة النظريات والسياسات الاقتصادية التي تُبنى عليها، ويستوجب ذلك مراجعة بعض المفاهيم مثل: الرشد والكفاءة التي تختلف باختلاف الطرق المنهجية المتبعة في التحليل، إذ يجب الاعتماد على النظرة الكونية التي تختلف باختلاف مصادرها القيمية، وبالتالي اختلاف فهم الظاهرة محل الدراسة ضمن المنظومة الثقافية للمجتمع المعين، مما يستلزم وجود تقبل للتعددية المنهجية، واختلافًا في المفاهيم، وهذا يعني الخروج من استبداد تفكير وفلسفة أحادية فرضتها المدرسة النيوكلاسيكية على التفكير المعرفي. وبصدد البحث في طرق جديدة للتفكير الاقتصادي بدأ الكُتَّاب في إعادة النظر في منهجيات مغايرة عن منهجية الفكر النيو كلاسيكي الغالب بين الاقتصاديين المعاصرين مثل فكر ماركس وهايك وكينز وآدم سميث.

إن تحليل منهاجية دراسة علم الاقتصاد استقطب اهتمام كثير من الاقتصاديين غير التقليديين وعلى رأسهم هايك (Hayek, 1979) وروبنسن (Robinson, 1979) وكينز (Keynes, 1921) وللوصول إلى معايير جديدة لمنهجية دراسة علم الاقتصاد وللحكم على صحة نظرياته؛ يستوجب اعتماد نظام نظري مفتوح (open theoretical system)، يعني الخروج من عباءة منهجية الفكر النيوكلاسيكي الذي يُعتبر أنه مالك للحقيقة وأن أي مخالف لها يكون مخطئًا ومجافيًا ، حيث اعتمد النظام النظري المفتوح للتطورات الحديثة في منهجية دراسة علم الاقتصاد خارج المنهجية التقليدية المتبعة من قبل المدرسة النيوكلاسيكية والمعتمدة على الإطار الفلسفي لكينز وفي منهجية مدرسة (الحقيقة المنتقدة) (critical realist) المرتكزة على الفلسفة الكينزية.

إن فكر كينز (١٩٢١م) يقوم على بناء فلسفي للعلم، وعلى منهجية ونظرية اقتصادية مختلفة عن المدرسة النيوكلاسيكية. والمعرفة عند كينز قد تكون بديهية منطقية (tautology) وقد تكون مشاهدات تتكرر بانتظام، ولكن المعرفة عن النظم الاجتماعية يشوبها عدم التأكد، ذلك لأن النظم الاجتماعية نظام مفتوح (open systems)، والمنطقية في العلاقات الاجتماعية غير مؤكدة بسبب تعدد العوامل غير المعروفة التي تؤثر في السلوك الاجتماعي، كذلك تعاني الدراسات التطبيقية من مشكلة عدم التأكد بسبب تطور السلوك وعدم استمرارية تأثير بعض المتغيرات، مما يجعل من الصعب إعادة تكرار بعض المشاهدات بانتظام، وعليه تكون صحة نتائج الدراسات التطبيقية في تنظير العلاقات نسبية وليست مطلقة، وعدم التأكد هذا ينطبق على الاقتصاد ونظرياته، لذلك يتم اللجوء إلى المنطق لتفسير نتائج الدراسات التطبيقية، و يؤدي عدم التأكد إلى تغير ذلك التفسير كلما تغيرت الشواهد أو الظروف المؤثرة.

إن قبول منطق إمكانية أن يكون النظام التنظيري مفتوحاً، أي يمكن أن يتأثر بالعوامل المستجدة خارج محددات الفكر النيوكلاسيكي، أدى إلى نشوء مدرسة الحقيقة المنتقدة، أو المتغيرة نتيجة النقد الموجه لها (critical realism)، وهذه أيضاً تقوم على بناء فلسفي للعلم وعلى منهجية وعلى بناء نظري مختلف، ففي هذه المدرسة، فإن النظم الاجتماعية هي نظم عضوية وليست ذرية كما في الفكر النيوكلاسيكي، والحقيقة المشاهدة حسب هذه المدرسة هي نتاج الهيكلية والتركيبة والعمليات المولدة لهذه النظم، فيكون هدف العلم هو معرفة هذه التركيبة وهذه العمليات، وحيث إن هذه التركيبة هي تركيبة عضوية مترابطة؛ فإن معلوماتنا عنها تكون غير كاملة. والحقيقة التي يمكن فهمها في النظم الاجتماعية المفتوحة تكون صحيحة فقط ضمن تركيبة المنظومة الاجتماعية المحددة، لذلك يتم تقييم الرشد في هذه النظم ضمن فهم التركيبة البنائية لتلك النظم، وهذا يخالف الفكر النيوكلاسيكي أو الفكر الاقتصادي السائد بافتراض حدوث سلوك اقتصادي رشيد موحد لكل التنظيمات الاجتماعية.

إن تغير البناء الفلسفي لعلم الاقتصاد والهدف منه ومنهجية دراسته وبناء نظرياته في فكر كينز وفي مدرسة الحقيقة المنتقدة يستوجب تغير الأنطولوجيا (ontological) أو البناء الفكري الذي ينطلق منه البناء الفلسفي، وهذا ما لم يحدث حتى الآن، لذلك لم تستطع المنهجيات البديلة أن تكون البديل الكامل للفكر النيوكلاسيكي، أو الفكر الاقتصادي السائد (mainstream economics).

٦- منهج التأصيل الإسلامي للعلوم الاقتصادية:

وجدت دراسات سابقة عن إجراءات منهج التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، والتصور لإجراءات التأصيل لمنهجية دراسة علوم الاقتصاد الإسلامي، والتركيز هنا على أحد العلوم الاجتماعية وهو علم الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تعريف هذه المنهاجية بأنها : (الطريقة المنظمة التي تستخدم في دراسة الظواهر الاقتصادية، انطلاقاً من التصور الكوني الإسلامي للوجود والإنسان والمجتمع، لوضع القيم العلمية والمنظور (Islamic paradigms) الاقتصادي للمجتمع المسلم الذي تُبنى عليه الجهود التنظيرية والجهود التطبيقية للظاهرة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع المسلم).

ويمكن ترجمة هذا التعريف إلى الخطوات التالية:

١- وصف التصور الكوني للمجتمع، وهو تصور المجتمع للوجود والإنسان وعلاقته بالمجتمع والبيئة والبعد الزماني والمكاني لهذا الكون، ويجيب عن الأسئلة الوجودية مثل: من أوجد هذا الكون؟ وكيف وُجد الكون؟ ولماذا وجد؟ وما مصيره؟ وتكون وظيفة عقيدة المجتمع أو دينه، سواء الدين السماوي أو الدين البشري مثل الدين العلماني، هي الإجابة عن هذه الأسئلة. وحيث إن عقيدة التوحيد هي المحور الذي يدور عليه الإسلام، فإن اشتقاق مبادئ التصور الكوني الإسلامي يتم من خلال أصول الاعتقادات الغيبية الإسلامية التي بنيت على أركان الإسلام والإيمان، وهي تشكل الأساس العقدي أو الأبستمولوجيا لنظرية المعرفة الإسلامية، وتبني نظرية المعرفة الإسلامية على هذه الأسس العقدية، التي تحدد مصادر المعرفة التي يعتمدها المجتمع العلمي المسلم لبناء المكون العلمي للعلوم بما في ذلك العلوم الاجتماعية التي منها علم الاقتصاد، وتختلف نظرية المعرفة الإسلامية عن الغربية في كون الوحي يعتبر المصدر الأهم لمعرفة الحقيقة المطلقة، إلى جانب العقل والمشاهدات والتجارب.

٢- وضع النموذج المعرفي أو المنظور الإسلامي والقيم العلمية للمعرفة الاقتصادية من خلال الأسس العقدية الإسلامية والضوابط الشرعية للسلوك الاقتصادي، ويحدد المنظور الاقتصادي الإسلامي محل دراسة علم الاقتصاد الإسلامي، والهدف الذي يحققه هذا العلم، ومصادره للمعرفة، ومناهج دراسة الظواهر الاقتصادية، ومعايير وسائل اختبار المعرفة التي تم التوصل إليها ووسائل التحقق من المعرفة الصادقة من المعرفة الكاذبة.

وفي المنظور الاقتصادي الإسلامي يتم وضع القيم العلمية الإسلامية والافتراضات الأساسية التي تُبنى عليها النظريات الإسلامية التي تفسر سلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم.

٣- مسح النظريات الاقتصادية التقليدية وتطوراتها، والقيم العلمية والافتراضات الأساسية التي بُنيت عليها، والمنظور الغربي التي اشتُقت منه تلك القيم والافتراضات، والنظرة الكونية التي ولّدت ذلك المنظور، وتقييم مدى ملاءمة النظريات الاقتصادية الغربية لتمثيل سلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع المسلم ومدى نفع الحلول التي تقترحها لحل المشكلات الاقتصادية في المجتمع المسلم، وبيان مدى تصالح أو تعارض القيم العلمية لعلم الاقتصاد وافتراضاته الأساسية مع القيم العلمية الإسلامية، مثلاً هل يمكن قبول مفهوم الرشد الاقتصادي المتمثل في سلوك الرجل الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي، أو قبول فرضية كون الإنسان أنانيًا بطبعه وأنه يهتم بتحقيق مصلحته الذاتية فقط؟، وهي من الفرضيات التي يقوم عليها البناء النظري للاقتصاد التقليدي، هل تُقبل فرضية (أن الجشع جيد) وهي فرضية

تقوم عليها نظرية الإنتاج؟، هل تُقبل فرضية خضوع الظواهر الاقتصادية لقوانين حتمية لا تدخل فيها للإرادة الإلهية؟، وتقييم مدي صلاحية المنظور الاقتصادي العلماني لتمثيل النظرة الكونية الإسلامي.

٦- يتم بناء المنظور الاقتصادي الإسلامي الذي يشكل أساساً للتنظير للسلوك الاقتصادي في المجتمع المسلم، ويتم ذلك بإحلال القيم العلمية الإسلامية التي تم اشتقاقها من الأسس العقدية للمنظور الاقتصادي الإسلامي محل القيم العلمية العلمانية، وهذا يُحدِث ثورة علمية في التنظير لسلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم.

٧- يستخدم المنهج الاستنباطي لوضع معايير السلوك الاقتصادي الرشيد للمسلم التي يتم استنباطها من النصوص الشرعية، وتكون أساساً للتنظير للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة في المجتمع المسلم، حيث تمثل التوجهات العقدية والضوابط الشرعية أهم المؤثرات في السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ويُبني عليها السلوك الاقتصادي الرشيد لتلك الوحدات.

٨- يُستخدم المنهج الاستقرائي لاختبار صحة النظريات الاقتصادية المجسدة لسلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم، فإذا وُجد انحراف بين النظرية والسلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية، فإنه يعاد النظر في التفسير المنطقي للسلوك الرشيد، أو في تفسير الأسس العقدية والشرعية للسلوك الرشيد للوحدات الاقتصادية لتصحيح النظرية، فإذا لم يكن هناك خلل في التنظير، يُنظر في العوامل التي أدت إلى انحراف السلوك عن السلوك الرشيد. وتستخدم السياسات الاقتصادية من قبل المحتسب الاقتصادي لحمل المجتمع على السلوك الإسلامي الرشيد، تشكل مجموع النظريات لسلوك الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم (النظرية الاقتصادية الإسلامية)، وتستخدم هذه النظريات لتفسير سلوك تلك الظواهر والتنبؤ بسلوكها.

٩- يقوم علم فقه المعاملات الاقتصادية بوضع المعايير الشرعية للسلوك الاقتصادي الرشيد، وتفصيل السلوك الاقتصادي الواجب مثل: الزكاة، والسلوك المحرم مثل الربا والقمار والغرر، ووضع الضوابط والشروط الشرعية لعقود المعاملات الاقتصادية.

١٠- بناء على النظرة الكونية الإسلامية يقوم المجتمع المسلم بتحديد الأهداف الكلية للمجتمع، المتمثلة في عدالة التوزيع للدخول والثروات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف ظاهرة الفقر، ونصب شبكات أمان اجتماعي لتأمين حد الكفاية لأفراد المجتمع المسلم، وتشغيل كل قادر على العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وهنا يقوم علم السياسة الاقتصادية بوضع الأدوات والسياسات والإجراءات والنظم والقوانين التي تحقق هذه الأهداف، وقد تكون الأدوات لها أصل في الشريعة مثل الزكاة، والوقف، والإنفاق التطوعي، أو يكون سندها السياسة الشرعية.

١١- في دراسة علوم الاقتصاد الإسلامي يتكامل علم الاقتصاد الإسلامي، الذي يختص بالتنظير والتحليل لسلوك الوحدات الاقتصادية للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، وعلم العقيدة الذي يختص بوضع التصور الكوني الإسلامي ووضع أبستمولوجيا أو نظرية المعرفة الإسلامية، وعلم فقه المعاملات الاقتصادية الذي يختص بوضع الضوابط الشرعية للمعاملات الاقتصادية وللسلوك الاقتصادي الرشيد للمسلم، وعلم السياسة الاقتصادية الذي يختص بوضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع وتصحيح انحرافات السلوك الاقتصادي عن السلوك الاقتصادي الرشيد للمسلم.

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي دكتوراه من جامعة كولورادو بمدينة بولدر بالولايات المتحدة الأمريكية في حقل البنوك و النظرية النقدية والاقتصاد القياسي، ١٤٠٦هـ يعمل حالياً أستاذاً للاقتصاد والتمويل الإسلامي ومستشار بقسم الاقتصاد الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز . من أهم المساهمات العلمية المنشورة.

١. الفشل المعرفي لعلم الاقتصاد، محاضرة ألقيت في سلسلة على مائدة الحوار العلمي بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة 2012م.

٢. تشخيص الأزمة المنهجية للاقتصاد الإسلامي بحث قدم في ندوة مستقبل الاقتصاد الإسلامي التي عقدت بمعهد الاقتصاد الإسلامي 2012م.

٣. الحالة المعرفية لعلم الاقتصاد الإسلامية، المؤتمر العلمي الأول للأسواق المالية الناشئة: التقليدية والرؤية الإسلامية، ١٧- ١٨ نوفمبر ٢٠١٥م، جامعة سكيكدة، الجزائر.

٤. تقييم وتصحيح اختلالات التمويل إسلامي من منظور الاقتصاد السلوكي، المؤتمر العالمي الأول للمالية والاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامي، ٦-٧ مارس ٢٠١٦م.

٥. نظرية المعرفة الإسلامية والقيم العلمية لعلم الاقتصاد الإسلامي: دراسة منهجية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد الإسلامي – الدوحة قطر.

٦. تأصيل البناء النظري للتمويل الاقتصادي الإسلامي: نظرية التمويل الإسلامية الحديثة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني(البنوك الإسلامية ولتنمية الشاملة :حقوق الملكية)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ٢٠١٩م. البريد الإلكتروني: a_alsaati@hotmail.com.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ابن منظور، جمال الدين (٢٠٠٣م). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

الساعاتي، عبدالرحيم (٢٠١٢م) تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي، أوراق ورشة (مستقبل الاقتصاد الإسلامي)، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ص ص: ٤-٤٣.

العلي، صالح أحمد (١٩٨٦م). متطلبات البحث العلمي، *مجلة المجمع العلمي العراقي*، مج ٣٨، ج ٣، سبتمبر، ص ٥-٦٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Dow, Sheila (2012) Foundation of New Economic Thinking, Palgrave Macmillan

Haneef, **A.** (2012) Preliminary Thoughts on Diagnosing Some Methodological Issues in Developing Islamic Economics, Workshop on Future of Islamic Economics, IEI, KAU, Jeddah, pp: 133-153

Hayek, F.A.(1979) The Counter Revolution of Science, 2ed, Indianapolis :liberty Press

Heilbroner, Robert (1996) The Embarrassment of Economics, Challenge, Vol. 39, No. 6, pp. 46-49.

Keynes, J.M. (1921) A Treaties on Propability, Dover Phoenix Edition Lassalle, 1904: 230) Lassalle, Ferdinand (1904). Capital et travail, Paris: V. Giard et E. Brière.

Mannheim, Karl ([1929]1956). Idéologie et utopie, Paris: Rivière

Max Weber (1993) Basic concept of Sociology, New York: Citadel Press, P. 56.

Mill, [1827]1994: 86) Mill, John Stuart ([1827]1994) The Logic of the Moral Sciences, London: Open Court Publishing

Nienhaus, V. (2012) Method and Substance of Islamic Economics: Moving Where? Workshop on Future of Islamic Economics, IEI, KAU, Jeddah, pp: 167-197.

Robinson, A. (1979), Collected Economic Papers Vol. v p.110,(Oxford: Basil Blackwell).

Schumpeter, Joseph A. (1949) Science and Ideology, The American Economic Review, Vol. 39, No. 2 (March), pp. 346-359.

The American Heritage Dictionary (2009) 4th ed. Houghton Miffin Company.

Translation of Arabic References

Al-Ali, Salah Ahmad (1986). Mutatalabāt al-Bahth al-'Ilmī [The Requirements of the Scientific Research], *Majalat al-Majma' al-'Ilmī al-Irāqī*, Vol. 38, No. 3, September, pp. 5-62.

Alsaati, A. (2012), Diagnoses Islamic Economics Methodology ,proceeding of (The Future of Islamic economics) I.E.I, King Abdulaziz University, pp: 4-43.

Ibn Mandhūr, Jamāl Dīn (2003). *Lisān al-'Arab* [Classical Arabic Dictionary], Beirut: Dar Sader.

The Islamic Methodology for Islamic Economics Methods

Abdulrahim Abdulhamid Al-Saati

Prof. Dr. of Islamic Economics and Finance
Islamic Economics Institute, King Abdulaziz University, Jeddah

***ABSTRACT*.** The absence of Islamic concept of methodology , which is driven from epistemology or Islamic philosophy of knowledge i.e. Islamic faith , in building process of Islamic economic knowledge, resulted in adapting methods in producing Islamic economic sciences which are based on scholar methodology , which is contradicting Islamic faith, this paper call for adapting methods which are based on Islamic faith in producing Islamic economic sciences, and suggested method to can be used to rewrite Islamic economics on Islamic methodology.

***KEYWORDS*:** methods, methodology, epistemology, paradigms.

***JEL CLASSIFICATION*:** B410, B590

***KAUJIE CLASSIFICATION*:** H21